الفلسطينيين بالعودة او التعويض . د ـ معارضة حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة واهدافها وسياساتها لان غايتها هي ازالة دولة اسرائيل الصهيونية . ويبدو لنا ان هذا الموقف البريطاني (والاوروبي الى حد كبير) يعني على صعيد التطبيق العملي العودة الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ بين مصر واسرائيل مع تأمين ترتيبات خاصة بالنسبة لقطاع غزة ، العودة الى خط الهدنة كما كان قائما بين اسرائيل والاردن قبل الحرب مع ادخال بعض التعديلات الهامة على الحدود بالاضافة الى اتفاقية خاصة بالقدس الموحدة تضمن حقوق كل الطوائف في اماكنها المقدسة ، الرجوع الى الحدود القديمة بين اسرائيل وسوريا بعد أن توافق سوريا على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ على ان يتم ادخال تعديلات على الحدود (مناطق مجردة من السلاح. الخ..) ، السماح لعدد رمزي من النازحين بالعودة الى اسرائيل والتعويض على البقية مما سيصفي قضية الشعب الفلسطيني نهائيا وفقا لما تتصوره الدوائر الاستعمارية .

ومما يذكر هنا ان خطاب وزير الخارجية المشار اليه لم يأت على ذكر قضية حرية الملاحة في ما يسمى « بالممرات المائية الدولية » في منطقتنا . وكما نوهنا سابقا لقي خطاب الوزير ترحيبا عربيا كبيرا كما واجه نقدا شديدا من جانب الصهيونية وحلفائها ، علما بأن الصحافة الاوروبية عامة قد دافعت بحرارة عن الوزير وخطابه وسياساته مما يؤكد الموقف الاوروبي المتميز الذي حاولنا التقاط ملامحه ودوافعه . ويضاف بهذا الصدد ان مندوب بريطانيا في هيئة الامم المتحدة عاد الى التأكيد على هذه السياسة في خطابه الرئيسي اثناء مناقشة الجمعية العامة لقضية الشرق الاوسط حيث جاء على ذكر مسألة حرية الملاحة في العقبة وممرات تيران وقناة السويس ولكن بدون تسميتها «بالممرات المائية الدولية » . كما قام مندوب فرنسا ، في خطابه الرئيسي ايضا ، بمهاجمة الولايات المتحدة الامريكية لارتكابها خطأ اساسيا ، على حد قوله ، بابقائها هيئة الامم والدول الاربع الكبرى ومجلس الامن خارج نطاق ما يجري من ترتيبات لوقف اطلاق النار في الشرق الاوسط . قال ان قيمة وقف اطلاق النار كانت ستكون مختلفة تماما لو حدث وقف اطلاق النار على اساس ضمانات من قبل الدول الاربع الكبرى . مرة اخرى الموقف الاوروبي متخوف الى حد ما من تسوية ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط على اساس صفقة منفردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بحيث تبقى الدول الاوروبية المهمة خارج اطارها وعاجزة عن التأثير المباشر عليها وعلى نتائجها .

بعد تمديد وقف اطلاق النار في اوائل نوفمبر ١٩٧٠ انصبت تطورات القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي باتجاه احياء محادثات يارينغ التي كانت قد نسفتها اسرائيل في مرحلة سابقة . على الجانب العربي اعلن الرئيس انور السادات ، على اثر تمديد وقف اطلاق النار ، بأن مصر لن تقبل بأي حال من الاحوال تمديدا اخر بعد ٥ شباط ١٩٧١ . غير ان بعض التعديلات طرأت على هذا الموقف فيما بعد حيث اعلن الرئيس السادات من جديد ان تمديد فترة وقف اطلاق النار مرهون باحراز تقدم ملموس في محادثات يارينغ ، كما اعلن ايضا ان التمديد مرهون بوضع جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي تحت اشراف يارينغ .

بطبيعة الحال رفضت اسرائيل الموقف المصري رفضا باتا ثم استخدمت سياسة ذكية وحاذقة جدا في معالجة موضوع عودتها الى محادثات يارينغ. وقبل الدخول في تعرجات هذه السياسة لا بد من الاشارة الى كيف فهم موسى دايان تمديد وقف اطلاق النار. قال دايان معلقا على ذلك « ان وقف اطلاق النار الذي بدأ اليوم يختلف ، من عدة نواح ، اختلافا كليا عن وقف اطلاق النار السابق . لم يأت وقف اطلاق النار الجديد نتيجة لمبادرة امريكية ، كما ان مصر لم تتلق اية وعود ، واسرائيل غير ملزمة هذه المرة بما وافقت عليه بالنسبة لوقف اطلاق النار السابق . كذلك ان الولايات المتحدة لم تتطلب من اسرائيل هذه المرة ان تأخذ على عاتقها اية التزامات . وبالاضافة الى ذلك لم تقدم امريكا ، هذه المرة ، اية وعود الى مصر بعدم تزويد اسرائيل بالاسلحة ، كما انه ليس لدى مصر اي أمل بأن تضغط امريكا على اسرائيل كي توافق على مشروع روجرز » (« الفاينانشال تايمز » ، ٧ نوفمبر ١٩٧٠) .

استخدمت اسرائيل منطق الترغيب والتهديد في آن واحد : الترغيب عن طريق اعلان نيتها بالعودة الى المحادثات عندما تتحقق الشروط المناسبة لذلك على حد زعمها ، والتهديد بعدم العودة اليها لفترة طويلة بغية الحصول على مكاسب مهمة منها الظهور بمظهر من قدم تنازلات كبيرة بمجرد قبوله الرجوع الى مائدة المفاوضات تحت اشراف يارينغ . كانت